السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة للحد من الفقر في الجزائر

Economic and social policies in place to reduce poverty in Algeria

د/ أم الخير السـوفي

Dr/ Oumelkhir Soufi

جامعة الجزائر 2(الجزائر)، oumelsouf@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/08/19 تاريخ القبول: 2020/09/03 تاريخ النشر: 2020/09/30

ملخص: تعد ظاهرة الفقر أحد أكبر القضايا الأكثر تداولا على الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مختلف بلدان العالم كما تعد من أقدم المعضلات التي تعاني منها المجتمعات، وقد شهدت نهاية القرن العشرين إعادة الاهتمام بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تثيرها هذه الظاهرة خاصة في الدول النامية، وذلك من خلال أطر التنمية الاجتماعية والاقتصادية. والجزائر على غرار دول العالم الثالث منذ استقلالها ظلت مشكلة الفقر بها متربعة على قائمة المشاكل السوسيو اقتصادية والتي حاولت علاجها أو التخفيف منها بانتهاجها سياسات متعددة المستويات، إلا أنها لا تزال في صراع مع هذه المشكلة وعليه بادرت السلطات العمومية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتنظيم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، ومع مطلع الألفية الثالثة بدأت الجزائر تُولي اهتمام كبير للتنمية الاجتماعية و الاقتصادية. وعليه تمثل هذه المقالة محاولة الوقوف على أهم السياسات والأساليب التي تبنتها الجزائر في مكافحة الفقر ومدى فاعليتها في التقليل من آثار الفقر.

كلمات مفتاحية: الفقر، محددات الفقر، أنواع الفقر، السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتخذة لمكافحة الفقر.

Abstract: *The phenomenon of poverty is one of the most frequently discussed issues in the political, economic and social arena in various countries of the world, and it is also one of the oldest dilemmas that societies suffer, through social and economic development frameworks. Algeria, like the third world countries, since its independence, the problem of poverty in it has remained on the list of socio-economic problems that has tried to treat or mitigate, by adopting multi-level policies but it is still in conflict with this problem, According the public authorities took the necessary measures to regulate the economic and social aspects, and with the beginning of the third millennium, Algeria began to pay great attention to social development and economic development. And therefore this article represents an attempt to identify the most important policies and methods adopted by Algeria In the fight against poverty and the extent of its effectiveness in reducing the effects of poverty.*

Keywords: Poverty, determinants of poverty, types of poverty, economic and social policies to combat poverty.

المؤلف المرسل: أم الخير السوفي، **الإيميل**: oumelsouf@gmail.com

1. مقدمة:

بالرغم من تعدد وجهات النظر حول ظاهرة الفقر إلا أن المؤكد أنها ظاهرة قديمة قدم الحياة الإنسانية وإن اتسع نطاق انتشارها مع هيمنة العولمة الاقتصادية، وقد أكد رئيس البنك الدولي أن ما يعادل نصف سكان الأرض يمتلكون أقل من دولارين يوميا للعيش، وعليه أضحى الفقر مشكلة اجتماعية واقتصادية تؤرق الحكومات والمجتمعات، فلم يعد يقتصر على نطاق الدخل والقدرة على تأمين الحد الأدنى من الغذاء والملبس والمأوى، بل أصبح يمس جوانب عديدة كالتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والإنسانية الأخرى وهذا ما أدى إلى إبراز الأبعاد المختلفة له، وبهذا يصبح الفقر بمثابة ظاهرة اجتماعية ذات امتدادات اقتصادية وسياسية إلا أنها تختلف في حجمها وطبيعتها من مجتمع لأخر.

حيث تجلت ظاهرة الفقر في عدة صور للحياة البشرية من انتشار المجاعات والأمراض وضيق العيش...، فلم تخلو أي حقبة تاريخية من مظاهر الفقر بل كانت لكل دولة نصيبها من الفقراء سواء كانت دول متقدمة أو نامية وهذا مع اختلاف في طبيعة الظاهرة وشدتها ونوعيتها بسبب الاختلاف في الموارد وطريقة إدارتها، إلا أن الدول النامية تعتبر أكثر الدول من حيث ارتفاع معدلات الفقر وهذا راجع بدوره إلى مخلفات الحقبة الاستعمارية وكذا إفرازات السياسات الاقتصادية الخاطئة المتبعة من قبل هذه الدول.

لقد تغيرت النظرة لهذه الظاهرة في الوقت الراهن باعتبارها قضية عالمية وإحدى التحديات الرئيسية التي تواجه العديد من الدول العربية والتي من بينهم الجزائر التي مازالت تتخبط في براكين الفقر، فلم تهتم الجزائر كثيرا بمكافحة الفقر في بداية الإصلاحات الاقتصادية لكن مع تصاعد حدة الظاهرة وظهور انعكاساتها السلبية على المجتمع، أصبح الاهتمام بمكافحة الفقر يتزايد باستمرار وأحد أولويات الدولة في برامجها التنموية الاقتصادية والاجتماعية، فمشكلة الفقر في الجزائر فرضت نفسها في مرحلة التحول حيث أن التباينات في ميدان الدخل ازدادت حدة مع انتشار آليات اقتصاد السوق.

وأطلقت الدول العربية خطة "**التنمية المستدامة 2030**" والتي تضمنت جملة من الأهداف بغية القضاء على الفقر والعيش بكرامة بحلول عام 2030، حيث أصبح الفقر من

التحديات الرئيسية التي تواجه العديد من الدول العربية فقامت جامعة الدول العربية بإعداد السياسات وتطوير البرامج الاجتماعية والتنموية التي تساهم في القضاء على الفقر المتعدد الأبعاد على المستويين الوطني والإقليمي، نذكر منها البرنامج العربي المتكامل للتشغيل والحد من البطالة، البرنامج العربي لخفض الفقر، الإعلان العربي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة2030 الأبعاد الاجتماعية. (خالد أبو اسماعيل، 2017، ص18).

2. مفهوم الفقر:

يعد الفقر من أبرز الظواهر الاجتماعية المعقدة والتي باتت تؤرق ساكنة الكرة الأرضية، فهي ظاهرة منتشرة في جميع أنحاء العالم ولاسيما في بلدان العالم الثالث حيث تشير تقارير التنمية البشرية إلى أن ما يزيد على ثلث السكان في البلدان النامية يعيشون في فقر مدقع، وفي سنة 2000 تضمن تقرير الأمم المتحدة تأكيدا على أولوية محاربة الفقر في السياسات التنموية.

ويرى علماء الاجتماع أن الفقر: "حالة يكون الدخل فيها غير كاف لإشباع الحاجات الأساسية والضرورية لمعيشة الإنسان" وبهذا أصبح الفقر يشير إلى انخفاض مستوى المعيشة اقتصاديا والشعور بالحرمان اجتماعيا، فعدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية يمثلان وجهان لعملة واحدة هي الفقر، ويمثل الفقر حالة من الحرمان تتجلى في انخفاض استهلاك الغذاء وتدني الأوضاع الصحية والمستوى التعليمي وقلة فرص الحصول عليه وتدني أحوال الإسكان. (مرغاد و حاجي ، 2013، ص161)

أما البنك الدولي يرى أن الفقر حالة من الحرمان الإنساني تتعلق بالفرص الاقتصادية، التعليم، الصحة والتغذية، بالإضافة إلى نقص الأمن والحقوق السياسية. (البنك الدولي، 2001، ص19).

إن الفقر وباء اجتاح جميع الدول دون استثناء وإن اختلف من بلد لآخر، وتركز معظم التعاريف على أشكال مختلفة من الحرمان تشمل أشكال الحرمان الفزيولوجية والاجتماعية، حيث يدل الفقر على وجود أوضاع معيشية لفئات اجتماعية تتسم بالحرمان على مستويات مختلفة تظهر في انخفاض الدخل أو انعدامه، سوء التغذية ومشاكل السكن، عدم القدرة على

الاستفادة من الأصول الاجتماعية كالخدمات الصحية والتعليمية، وبهذا يشار إلى الفقر بأنه ظاهرة متعددة الأبعاد تختلف مفاهيمها حسب الشعوب والثقافات.

3. محددات ظاهرة الفقر:

يرتبط الفقر مع العديد من المفاهيم والتي تمثل العلاقة بينها وبين الفقر من المحددات التي على أساسها نقر بانتشار الظاهرة أم لا، ومن بين محددات ظاهرة الفقر ما يلي:

1.3. الفقر وتوزيع الدخل:

لقد ازدادت الهوة اتساعًا بين المستوى الاجتماعي والمستوى الاقتصادي بين أفراد المجتمع، وحتى بين دولة وأخرى وهي الحالة التي يشهدها بلدان الوطن العربي على غرار دول العالم، فمازال الفرد في الوطن العربي يتحصل على دولار واحد لليوم للعيش أي ما يعادل 370 دولار فقط، وللنهوض بالوضعية الاجتماعية للفرد وذوي المداخيل الضعيفة يجب إحداث تغييرات سياسية واجتماعية وجذرية، إن إعادة توزيع الدخل يعد عاملًا أساسيا لتحقيق التنمية ونجاحها.

إن الفجوة في توزيع الدخل في الجزائر فجوة عميقة، بالرغم من التحسن الذي لوحظ على المستوى العام لدخل الفرد، إلا أن هذا التحسن لم يتجسد على واقع حياة الفرد.

2.3. الفقر والسكان:

بلغ إجمالي السكان في الجزائر حوالي 39114000 نسمة بمعدل سكاني نحو 2,15%، إن ارتفاع هذا المعدل مقارنة بالسنوات السابقة أدى إلى إخفاق خطط الدولة لتحسين مستوى المعيشة وبرامج تخفيف الفقر،مما ساهم في تقليل فرص العمل وبالتالي عرقلة النمو الاقتصادي، ويوضح الجدول التالي تطور معدل النمو السكاني في الجزائر من 1990 إلى غاية 2014:

الجدول 1: تطور أهم المؤشرات الديمغرافية في الجزائر

السنة	1990	2000	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد السكان بالآلاف	25022	30416	34591	35268	35978	36717	37495	38297	39114
معدل النمو السكاني %	2,49	1,48	1,92	1,96	2,03	2,04	2,16	2,07	2,15
عدد الولادات بالآلاف	775	589	817	849	888	910	978	963	1014
المعدل العام للولادات	30,94	19,36	23,62	24,07	24,68	24,78	26,08	25,14	25,93

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 2014

أدى نزوح السكان من الريف إلى المدينة إلى تفاقم الوضع الاقتصادي، وزيادة الضغوط على الموارد المخصصة للتعليم والصحة والإسكان، وهذا بسبب زيادة النفقات الاجتماعية لتلبية احتياجات السكان المتزايدة نتيجة ارتفاع عدد السكان، حيث تعاني الأحياء الفقراء من الاكتظاظ والعمران العشوائي.

3.3. الفقر والصحة:

إن الصحة والفقر عاملان يرتبطان ببعضهما البعض، فالتدهور الصحي الناتج عن سوء التغذية ونقص الخدمات الصحية التي تعتبر من محددات الفقر الاجتماعية (عريس وبابا، 2017، ص295)، ويبقى على الدولة النهوض بالخدمات الصحية للتخفيف من ظاهرة الفقر، وبالرغم من البرامج والمشاريع التي قامت بها الجزائر في السنوات الأخيرة، إلا أنها لم تحقق العدالة في توزيع هذه الخدمات خاصة في الأرياف والمناطق النائية بالنظر إلى المناطق الحضرية.

لقد بلغت نسبة الوفيات سنة 2014 حوالي 4,44% وهذا حسب نتائج الديوان الوطني للإحصائيات، أما معدل المواليد الأموات فكان 14,6% في حين انخفض معدل الوفيات الرضع من 46,8% سنة 1990 إلى 22,0% سنة 2014، كما لوحظ ارتفاع في معدل الزواج إلى 9,88%، وعليه من خلال هذه النسب تبين أن المؤشرات الصحية في الجزائر قد تحسنت عما كانت عليه قبل المقارنة مع دول أخرى في العالم.

3.4. الفقر والتعليم:

تعاني المجتمعات الفقيرة من ارتفاع نسبة الأمية وانخفاض معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي، فأغلب الفقراء لم ينهو سوى التعليم الابتدائي أو لم يحصلوا على أي قسط من

التعليم (معمري ، 2016، ص10)، يمثل التعليم الأداة التي تعمل على تطوير رأس المال البشري من خلال إكسابهم القدرات والمهارات اللازمة التي تمنحهم الدخل الأفضل والذي يساعدهم على تحسين مستواهم المعيشي، يمثل ارتفاع معدلات التسرب المدرسي وانخفاض معدل التحاق الفتيات بمقاعد الدراسة وعدم التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات السوق من اليد العاملة عوامل دالة على تفشي ظاهرة الفقر، فبالرغم من ضخامة الإنفاق على التعليم إلا أنه في المقابل لم تلبي المخرجات جل احتياجات السوق.

4. أنواع الفقر:

تعددت أنواع الفقر بتعدد النظريات والمقاربات المعتمدة في تحليله، كما تعددت أنواعه بتعدد أبعاده الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية، والتي نفصلها فيما يلي:

1.4. الفقر المطلق:

ظهر هذا المصطلح في سنة **1901** في الدراسة التي قام بها **روانتري** Rawntree في هذه الحالة يحصل الفرد على دخل أقل من حد أدنى معين (حسب معيار نقدي محدد) يسمى **حد الفقر**، والذي يتم تعيينه من طرف الدولة أو المنظمات الدولية، حيث يتحصل الفرد على الدخل يضمن له تحقيق الاستهلاك الضروري أي مستوى الكفاف.

وحسب **موريسون** Morrisson أن الفقر المطلق هو عدم القدرة على توفير الحاجات الأساسية اللازمة للعيش من الغذاء، اللباس، السكن والصحة، أي عدم القدرة على توفير الضروريات التي تحافظ على حياة الفرد (عياد، 2017، ص19)، هذا النوع من الفقر يسلط الضوء على الحد الأدنى من الموارد والحاجات التي تضمن للشخص عدم الوقوع في أزمة والموت والبقاء على قيد الحياة.

2.4. الفقر المدقع:

وهو العجز عن تحقيق الحد الأدنى من الاحتياجات الضرورية من الحريرات والمقدرة حسب منظمة الأغذية والزراعة بـ 1800حريرة/اليوم للفرد العادي (smahi , 2010, p29)، وقد قدر البنك الدولي هذه القيمة بـ 1,25دولار أمريكي للفرد في 2005 (نعمة، 2009، ص12)،

فالإنسان الذي يعيش حالة فقر مدقع هو الشخص الذي لا يتمكن من توفير متطلباته الغذائية اليومية التي تسمح له بالحفاظ على نشاطه اليومي والبقاء على قيد الحياة.

3.4. الفقر النسبي:

وهي حالة الفقر التي يحصل فيها الفرد على دخل قليل غير كاف مقارنة بغيره داخل مجتمعه، إلا أنه قادر على تأمين الحاجات الأساسية كما قد يوفر بعض الحاجات الكمالية، فالفقر النسبي يتعلق بحالة الظروف المعيشية للأفراد والأسرة حيث يكون دخل الأسرة أقل من نسبة معينة من متوسط الدخل في البلد، وعليه تكون المقارنة في هذه الحالة بين فئات المجتمع المختلفة من حيث مستويات المعيشة (قورين ، 2014، ص17)، وينتج الفقر النسبي عن الطريقة التي يتم بها توزيع ثمار التنمية على أفراد المجتمع، فإذا كان التوزيع سيئًا فنكون بصدد فقر نسبي وإذا كان التوزيع عادلًا وكان معدل التنمية مرتفعًا فإن الفقر المطلق ينحصر أو يختفي ولا يبقى سوى الفقر النسبي، ومنه فالشخص الفقير نسبيًا هو الذي لا يمكنه الحصول على السلع والحاجات التي يستهلكها المواطنين في المجتمع، ففي الدول الغنية الفقير نسبيًا هو الذي لا يستطيع شراء سيارة أو تلفاز مع أن هذه الحاجات لا تؤثر على حياته في حالة عدم توفرها، وعليه يعتمد خط الفقر النسبي في الدول المتقدمة خاصة.

4.4. الفقر المؤقت والفقر الدائم:

الفقر المؤقت هو الذي يصيب الأشخاص جراء أزمة اقتصادية أو عسكرية أو سياسية عابرة أو بسبب الكوارث الطبيعية، وعادة ما يتم التغلب على هذا النوع من الفقر بواسطة التكافل والتضامن الشعبي أو الدولي، بينما الفقر الدائم فيكون ثابتًا ومتواصل ويكون نتيجة خلل هيكلي في الاقتصاد المحلي.

5.4. الفقر متعدد الأبعاد:

ينتج هذا النوع من الفقر عن تراكم جملة من المعوقات السوسيو اقتصادية وثقافية، فهو لا يشير إلى الندرة والنقص في الموارد فقط بل يعطي الصورة الحقيقية للمساوئ والنقائص الناجمة عن التوظيف، التكوين، الصحة والسكن والوضعية الاجتماعية ككل.

5. واقع ظاهرة الفقر في المجتمع الجزائري:

يعد الفقر ظاهرة سلبية تصيب البناء الاجتماعي وتتضمن أبعادًا وجوانب متعددة اجتماعية واقتصادية ونفسية وثقافية، ذلك أنه حين نريد الكتابة في الفقر نجد أنفسنا ملزمين في الكتابة في الاقتصاد وفي الاجتماع، في الناتج المحلي، في السكان، في البطالة، في العمالة، في الأمية، في الصحة، في الموازنة العامة، وقد تغيرت النظرة لهذه الظاهرة في الوقت الراهن باعتبارها قضية عالمية وإحدى التحديات الرئيسية التي تواجه العديد من الدول العربية والتي من بينهم الجزائر التي مازالت تتخبط في براثين الفقر،وقد قامت الدول العربية بوضع خطة للتنمية المستدامة من أجل القضاء على الفقر والعيش بكرامة بحلول عام 2030، وقد أكد القادة العرب في القمم العربية وخاصة في قمة كل من: شرم الشيخ 2015، نواكشوط 2016 وعمان 2017 (خالد أبو اسماعيل، 2017، ص18)، على المضي قدما لتحقيق التنمية المستدامة وتسخير كافة الجهود لتحقيق الأهداف المسطرة.

كثر الحديث عن الفقر والفقراء في النصف الثاني من القرن 20 فتعددت المقاربات والسياسات الحكومية للدول من أجل تحقيق التنمية للقضاء على الفقر، والجزائر مثلها مثل باقي دول العالم الثالث لازالت ظاهرة الفقر تنخر عظم المجتمع وتقطع أوصاله، حيث زادت حدة الفقر بعد التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدها المجتمع جراء التقلبات في أسعار النفط مما أثر على القدرة للأفراد والعائلات بصفة عامة وخاصة بعد النصف الثاني من الثمانينات وهو ما أضعف الاقتصاد الوطني، وعليه لازالت الجزائر تصنف ضمن الدول الأقل مكافحة للفقر حسب تصريحات المنظمات الدولية والغير حكومية (قورين، 2014، ص17).

عاشت الجزائر أزمة مالية نتيجة تراجع أسعار البترول منذ 2014 الأمر الذي أدي إلى انخفاض حاد في إيرادات الدولة واحتياطات الصرفمما تبعه اختلال كبير في التوازنات الاقتصادية (سامية، 2019، ص70) وهو ما ساهم في الإفقار الاجتماعي عن طريق انتشار الفقر المدقع بين فئات المجتمع بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار ، إلغاء دعم الدولة لأسعار المواد الأساسية، ثبات مداخيل الفئة المتوسطة.

أدت التحولات التي شهدها المجتمع الجزائري إلى ظهور العمل غير الرسمي والذي يصعب رصده وحصره والذي نجده في المنازل والشوارع والمناطق العامة، كما ظهرت عمالة القُصر، فعندما يصيب النسق خلل يؤدي بتحول الحالات المرضية إلى فقر يدفع الأسرة إلى اتخاذ مسالك مختلفة لتوفير الاحتياجات وهو ما يجعل الأطفال ترك المدرسة والتوجه إلى العمل لمساعدة الأسرة في تلبية الاحتياجات الأساسية للحياة، وهو ما ينشر الأمية وظهور الآفات الاجتماعية والتسول وغيرها، وقد أثبتت بعض الدراسات أن نصف المجتمع الجزائري فقير باعتبار أن ملف الخوصصة وغلق أكثر من 40 ألف مؤسسة ترتب عنه تسريح حوالي 500 ألف عامل زادت من حجم العائلات الفقيرة. (قورين ، 2014، ص19).

كانت هشاشة الاقتصاد الوطني من أهم العوامل التي ساهمت في ظهور مشكلة الفقر وتعاظمها إلى جانب مشكلة البطالة وما زاد الوضع تأزمًا سيطرة القطاع العام على الاقتصاد الوطني بالرغم من أن القطاع الخاص يعد مخرجًا من براثين الفقر من خلال توفير مناصب الشغل وإحداث المشاريع التنموية التي توفر الخدمات الأساسية للطبقة الفقيرة.

وعلى إثر كل الظروف التي تعيشها الجزائر باشرت بوضع السياسات الاجتماعية والاقتصادية عن طريق عدة مؤسسات وأجهزة لمكافحة الفقر، والبرامج التنموية للتحكم في هذه المعضلة إلا أنها بقيت تعاني ويلات الفقر وانتشاره إلا أن ذلك لا ينفي رصد عدة آثار إيجابية تشير إلى تحسين مستوى التنمية بالمجتمع والنهوض بالفئات المهمشة.

6. السياسات الاجتماعية والاقتصادية المتخذة لمكافحة الفقر في الجزائر:

تعتبر مواجهة مشكلة الفقر من بين أهم التحديات التي نالت الاهتمام والدراسة في الوقت الراهن، وفي هذا الصدد قامت الحكومة الجزائرية بوضع جملة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية قصد التقليل من أثار الفقر بالمجتمع، والتي تعمل على تجنب انتشار الفقر ومنع نشوئه فالسياسة العامة التي تنتجها الحكومة لتوجيه النشاط من توزيع الدخل والثروات، وسوء إدارة الموارد، السكن والبيئة، الفئات المهمشة، كل هذا قد يؤدي إلى ارتفاع نسب الفقر وتزداد احتمالات ظهوره. وتتمثل الاستراتيجيات والسياسات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية لمواجهة الفقر فيما يلي:

1.6. السياسات الاجتماعية:

دعت السياسات الوطنية إلى توجيه الدعوة إلى التكوين عند انعقاد الدورة 88 لمؤتمر العمل الدولي المنعقدة في سنة 2000 والتي خلصت إلى تطبيق التوصية رقم 150 المتعلقة بتنمية الموارد البشرية، كما أكدت على وضع برامج التعلم والتكوين المرن لمساعدة الشركاء الاجتماعيين من أجل تحسين معلومات ومعارف وكفاءات الفئات الأكثر فقرًا (مأمون، د.س، ص150) وهو ما يؤمن لهم منصب عمل لائق.

بالإضافة إلى عمليات التضامن المدرسي التي تمكن الأطفال المتمدرسين المنحدرين من عائلات فقيرة والمقيمين بمناطق محرومة من متابعة تمدرسهم كباقي الأطفال، حيث تمنح لهم إعانات مدرسية كما يتم ضمان النقل المدرسي للأطفال النائية وهذا من خلال تزويد البلديات بحافلات نقل خاصة.

تقديم المساعدات للفئات المستضعفة والمتعلقة بالأشخاص المسنين وذوي الأمراض المزمنة والمعوقين، وهذا بالتكفل بالعلاج والإقامة في المستشفيات، وكذا الإستفادة من الأدوية مجانًا، المساعدات المقدمة في إطار برنامج حيث توزع قفة رمضان على الفقراء وتنظم المطاعم المجانية التي يستفيد منها المحتاجين والعائلات المحرومة.

أنشأت الدولة الجزائرية في سبتمبر 1989 الوكالة الوطنية للتشغيل خلفًا للديوان الوطني لليد العاملة كما تم إنشاء وكالات جهوية في كل أقطاب الوطن من أجل التواصل وربط مختلف الولايات لمعرفة وضعية سوق العمل (الطلب، العرض ومحدداته)، وكانت الوكالة عبارة عن أجهزة للتشغيل تعمل على وضع برامج للمساعدة على التشغيل ومحاربة الفقر والتي كانت تحت عدة مسميات: الشبكة الاجتماعية، عقود ما قبل التشغيل، تشغيل الشباب، جهاز المساهدة على الإدماج المهني وغيرها.

تفعيل دور القطاع الخاص بما يتناسب مع التحول إلى اقتصاد السوق، حتي يساهم في محاربة الفقر من خلال تشغيل اليد العاملة حيث وصلت مساهمة القطاع الخاص في امتصاص اليد العاملة سنة 2005 حولي 63% (معمري ، 2016، ص52) وهي نسبة ذات دلالة، كما ارتفعت نسبة العمال الأجراء في القطاع الخاص بفضل الإطار القانوني الجديد للاستثمارات

والذي منح ضمانات وامتيازات للاستثمارات الخاصة التي تولد مناصب شغل لإمتصاص اليد العاملة البطالة.

2.6. السياسات الاقتصادية:

قد تكون السياسات الاقتصادية فاعلة ليس في معالجة الفقر فحسب بل في اجتنابه والحد من انتشاره، فهي تعمل على تحسين المعيشة والقضاء على الطبقة الفقير في المجتمع فالسياسة العامة للحكومة والتي قد تكون السبب في نشوء الفقر والتي تتعلق بـ: توزيع الدخل والثروات، سوء إدارة الموارد، السكان والبيئة، الفئات الاجتماعية المهمشة، النزاعات والحروب...كلها عوامل تؤدي إلى تزايد احتمالات الفقر في نظام اقتصادي ضعيف، وتعد سياسة الانعاش الاقتصادي وسياسات دعم النمو وتنمية المناطق الفلاحية.

انتهجت الدولة الجزائرية سياسة الانعاش الاقتصادي بهدف تثبيت معالم الدولة في إطارها القانوني كمسؤول عن الأهداف الاقتصادية، يرتكز على الاستثمار العمومي وعصرنة الهياكل الاقتصادية تماشيًا مع التحولات العالمية وهذا من خلال توزيع الثروة على مناطق الوطن، دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الاهتمام بالصحة والموارد المائية، التنمية الريفية والبنى التحتية الأساسية، تنويع الاستثمارات والتنمية المستدامة (مرغاد وحاجي، 2013، ص173)، وكان برنامج الانعاش الاقتصادي وفق المخطط التالي:

أ/ برنامج الانعاش 1 (2001-2004) والذي كان بغلاف مالي 252 مليار دينار حيث وجه لتحقيق الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي ومشاريع أخرى (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2002، ص112).

ب/ برنامج الانعاش 2 (2005-2009) البرنامج التكميلي لدعم النمو والذي خصص للجنوب والهضاب العليا من أجل فك العزلة عن الجنوب وفك الضغط علي الشمال.

ج/ برنامج الانعاش 3 (2011-2015) بغلاف مالي 286مليار دينار والذي خصصت منه نسبة كبيرة لتأهيل الموارد البشرية (40%) حيث تم التوجه إلى إقتصاد المعرفة.

كانت سياسة التكييف والتصحيح الهيكلي من بين السياسات التي انتهجتها الجزائر لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بعد فرضها من طرف صندوق النقد والبنك الدوليين على

البلدان النامية كشرط لإعادة التفاوض بشأن الدين الخارجي، حيث تحول دور الحكومة إلى دور تصحيحي يرتكز على تحرير الاقتصاد وإصلاح القطاع العام، وسياسات اقتصاد كلية استقرارية وبالرغم من الايجابيات التي حققها التصحيح الهيكلي على المستوى الكلي إلا أنها زادت من أعداد الفقراء في العالم ودول العالم الثالث على وجه الخصوص، فنجده يسعم بصورة كبيرة في زعزعة العملات الوطنية، وتدمير اقتصاديات البلدان النامية (شوسودوفسكي، 2001، ص43) وتبقى نتائج التصحيح الهيكلي لا تظهر إلا على المدى الطويل.

7. خاتمة:

شغلت ظاهرة الفقر تفكير الباحثين والهيئات الحكومية والمنظمات الدولية وأصبحت الشغل الشاغل لجل الدول من أجل وضع الخطط التنموية اللازمة لمكافحتها والحد من انتشارها.

والجزائر من بين الدول التي تفطنت للانتشار الرهيب للفقر والذي بات يهدد مختلف شرائح المجتمع دون استثناء، إلا أن السياسات المتخذة لمكافحة الفقر بالجزائر لم تكن كافية للتخفيف من حدة هذه المعضلة وهو ما استدعى وضع الاستراتيجيات التي تزاوج بين الخطط الاجتماعية والسياسات الاقتصادية الدائمة والفعالة التي تحقق الانتعاش الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، وعليه يجب التركيز على ضرورة رفع معدلات النمو الاقتصادي الذي تصاحبه سياسة توزيعية تنصف الفقراء وتهتم بالمهمشين وتخلق مناصب شغال فعالة وناجحة.

*** اقتراحات وتوصيات:**

ليس من السهل الخوض في معالجة مشكلة الفقر ومناقشتها في مجتمع ما ويرجع ذلك لتعدد أبعادها وتشابكها، ومن أجل الوصول إلى وضع مؤشرات حقيقية وذات مصداقية من جهة، وقواعد بيانات خاصة بهذه الظاهرة تتسم بالشمول تساعد على قياس الفقر بشكل دقيق من جهة أخرى، يتوجب وضع الاقتراحات التالية:

- التقرب من شريحة الفقراء لمعرفة الطرق الملائمة لخروجهم من الفقر، والوصول إلى إحصائيات دقيقة للفقر.

- الحرص على ضمان وصول الاستفادات والمساعدات التي تقدمها الدولة للفقراء ذاتهم دون غيرهم وهذا من خلال وضع لجان متخصصة بهذا الشأن.

- العمل على خلق التكافل الاجتماعي من خلال تفعيل دور صندوق الزكاة والذي يلعب دورا كبيرا في مساعدة الفقراء وإخراجهم من حالة الفقر وهذا ما أكدته الشريعة الإسلامية .

- إنجاز الدراسات المسحية النوعية بشكل دقيق، والتعرف على جوانب القصور ومعالجتها من خلال تحديث البرامج والخطط التنموية الهادفة إلى تحسين المستوى المعيشي للسكان في المجتمع بكافة مكوناته وشرائحه.

- تعزيز وتشجيع وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية القادرة على توليد فرص عمل جديدة.

- يجب توفير قاعدة معلومات وبيانات وافية عن سوق العمل وعن حجم مشكلتي الفقر والبطالة وخصائص الفقراء والعاطلين عن العمل.

- محاربة الفساد والرشوة وخلق نوع من الشفافية، ويتحقق ذلك بالتعاون بين منظمات المجتمع المدني وإدارات الدولة ومؤسساتها والعمل على القضاء على التسيُّب والبيروقراطية من أجل إصلاح الإدارات العامة وتحسين نتائج العمل.

- إعطاء الفرصة للمرأة للمشاركة في عمليات الإنتاج وتمكينها من القيام بدورها الطبيعي إلى جانب الرجل.

- تحسين الصحة العمومية والصحة الإنجابية للتقليل من معدلات الوفيات والقضاء على الأمراض والأوبئة.

8. قائمة المراجع:

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. (2002)

- أديب نعمة. (2009). **تعدد الفقر ومناهج دراسته: اجتماع فريق الخبراء حول قياس الفقر**. بيروت: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- البنك الدولي. (2001). **تقرير التنمية في العالم**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.

- حاج قويدر قورين. (2014). **ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية البطالة والتضخم**. مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 12.

- خالد أبو اسماعيل وآخرون. (2017). **التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد**. بيروت: الأمم المتحدة.

- زبوج سامية. (2019). **الفقر في المجتمع الجزائري: قراءة تحليلية للأوضاع**. مجلة آفاق لعلم الاجتماع، 1.

- سارة معمري. (2016). **اشكالية الفقر والبطالة في الجزائر**. قسم العلوم السياسية. أم البواقي: جامعة العربي بن مهيدي.

- فاطمة الزهراء مأمون. (د.س). **استراتيجية محاربة الفقر من خلال العمل اللائق**. مستغانم: جامعة عبد الحميد بن باديس.

- لخضر مرغاد، و فطيمة حاجي . (2013). **اشكالية الفقر في الجزائر في ظل الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة**. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، صفحة 161.

- مختار عريس، وعبد القادر بابا. (2017). **محددات وأسباب الفقر في الجزائر**. مجلة الاستراتيجية والتنمية، 7، صفحة 295.

- ميشيل شوسودوفسكي. (2001). **عولمة الفقر: تأثير اصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين** (الإصدار الطبعة 1). (ترجمة: جعفر علي حسين السوداني) بغداد: بيت الحكمة.

- هشام عياد. (2017). **أثر النمو الاقتصادي على الفقر في وجود اللامساواة الاقتصادية في الجزائر والدول النامية خلال 1970-2013**. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، العلوم الاقتصادية. تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد.

- Ahmed smahi .(2010) . Micro Finance et pauvreté :quantification dla relation sur la population de Tlemcen .faculte des scienceséconomique et de gestion,scienceséconomique . Tlemcen: university de aboubaker Belkaiad.